



مذكرة تفاهم

بين

المجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة

و مجلس نواب المملكة المغربية

إن المجلس الوطني الاتحادي ومجلس نواب المملكة المغربية، إدراكاً منهما للمصلحة المشتركة في تعزيز علاقات التعاون الوثيقة بين المؤسستين التشريعتين، وتمتين الأواصر الودية التي تربط بين الشعبين الشقيقين؛ واعتباراً لأهمية تكريس عرى التفاهم والحوار بين أجهزتهما المختلفة؛ مدفوعين بمبادئ وقواعد القانون الدولي؛ ووفقاً للقوانين والمعايير المعمول بها بالبلدين؛ وعملاً على أساس المساواة والفوائد والمصالح المشتركة؛ وإقراراً منهما بأن التعاون بين برلمانيي الدولتين يُسهم في الحفاظ على القيم الديمقراطية وأسس التشاور وسيادة القانون، فقد اتفق الطرفان على ما يأتي:

1. يُشجع الطرفان إرساء وتطوير التعاون على أعلى مستوى برلماني، وذلك بين هيئات العمل البرلمانية، ومجموعات الصداقة البرلمانية، وكذا بين الأمانة العامة للمؤسستين التشريعتين.
2. يعمل الطرفان على تكثيف التعاون البرلماني المشترك، بما في ذلك تبادل المعلومات، والتشاور بخصوص الموضوعات ذات الاهتمام المتبادل على المستوى الثنائي وفي المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية.

3. يعمل الطرفان على دعم التعاون بهدف استكشاف سبل تطوير الممارسة التشريعية، وتبادل التجارب في إطار الأنشطة البرلمانية الدولية في مختلف المجالات.
4. بخصوص تطوير وتوسيع، وتعديل، وتغيير فحوى هذه المذكرة، فإن ذلك سيتم عن طريق الاتفاق وعن طريق التشاور المتبادل، برضا الطرفين.
5. تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التطبيق ابتداء من يوم التوقيع عليها من قبل ممثلي الطرفين. وينتهي العمل بها بمضي تسعين يوماً من وصول إشعار خطي بالإنتهاء من أحد الطرفين للطرف الآخر.

تم التوقيع على هذه المذكرة في الرباط، بتاريخ 11 مارس/آذار 2019 من نسختين أصليتين،

عن مجلس نواب المملكة المغربية



السيد/ الحبيب المالكي

عن المجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة

معالي/د. أمل عبد الله جمعة كرم القببسي

